اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 52

3 — 9 يناير 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

4.6٪ النمو المتوقع لاقتصاد دبي في 2011

أكد المهندس حمد بوعميم، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي أن دبي باتت بالفعل وجهة تجارية متميزةً وبوابةً للاستثمار في أسواق المنطقة وبأن جاذبيتها كوجهة استثمارية من الطراز الأول لم تتأثر بالتحديات العديدة التي شهدها العالم خلال العام الماضي. وقال إن النمو المتوقع لاقتصاد دبي سيصل إلى 4,6٪ في 2011. كما أكد بوعميم بالتزامن مع إطلاق الغرفة لتقريرها السنوي لنشاطات وإنجازات الغرفة في 2010 أن مجتمع الأعمال في دبي يعيش مرحلة تعاف متزايدة. مضيفا بأن قيمة الصادرات وإعادة الصادرات لأعضاء الغرفة لعام 2010 شهدت ارتفاعا بنسبة 15٪ مقارنة بها في عام 2009 مما يدلل على أن قطاع التجارة عاد إلى دوره كمحفز رئيسي لاقتصاد دبي بالإضافة إلى قطاعات الخدمات اللوجيستية والمالية والسياحة. وأكد بوعميم أن الغرفة تسعى للارتقاء بأدائها ومبادراتها لمواكبة التطور في بيئة الأعمال الحاصلة في بيئة الأعمال في دبي قائلا إن اهتمام غرفة دبي ينصب على تحقيق ثلاثة أهدافٍ إستراتيجية وهي دعم نمو الأعمال في دبي وخلق بيئة محفزة لها في الإمارة والترويج لدبي كمركز تجاري عالمي. وأشاد بوعميم بنسبة النمو التي حققتها الغرفة فيما يتعلق بنمو عدد أعضائها خلال العام 2010 حيث بلغت حوالي 9٪ ليتخطى عدد أعضاء الغرفة حاجز 117 ألف عضو مما يعني أن هناك أكثر من 9000 شركة جديدة مسجلة في عضويتها خلال العام 2010 قائلا إن ذلك يعد دليلا على أن دبي باتت بالفعل وجهةً تجاريةً متميزةً، وبوابةً للاستثمار في أسواق المنطقة، وبأن جاذبيتها كوجهة استثمارية من الطراز الأول لم تتأثر بالتحديات العديدة التي شهدها العالم خلال العام الماضي.

تعليق

في وقت سابق توقع سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد الإماراتي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات إلى تريليون درهم في نهاية العام 2010، بزيادة نسبتها 2.5 % عن العام الماضي ، كما توقع أن يتراوح معدل النمو الاقتصادي بين 3 و 3.5 % في 2011 . وأكد المنصوري " تجاوز الإمارات، وخاصة دبي، تداعيات الأزمة المالية العالمية ودخول الدولة في دورة جديدة من النمو الاقتصادي مشيرا إلى أن حكومة بلاده نجحت في حل كثير من آثار الأزمة المالية العالمية حيث توصلت «دبي العالمية» إلى اتفاق مع دائنيها، كما تم حل مشكلة شركة «تمويل». وأعلن أن مشكلة شركة «أملاك» في طريقها إلى الحل في القريب كما أعرب عن تفاؤله بشأن الأداء الاقتصادي في الإمارات العام المقبل، لكنه أشار إلى وجود مخاوف حول أداء الاقتصاد العالمي والذي يمكن أن يؤثر على الأداء الاقتصادي في الإمارات، مؤكدا أن الدولة هي جزء لا ينفصل عن الساحة العالمية. وشرح المنصوري الإجراءات التي اتخذتها الإمارات للتعامل مع آثار الأزمة العالمية، مشيرا إلي انه تم تشكيل لجنة على مستوى عال ضمته شخصيا وكل من وزير الدولة للشؤون المالية ومحافظ المصرف المركزي نهاية عام 2008 لدراسة آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد وتم التعاون مع مختلف البنوك في الدولة لتحديد أوضاعهم بدقة وجاءت النتائج بوجوب ضخ 33 مليار دولار .

المصدر : البيان

الدولية

اقتصاد الصين نما حوالي 10% في 2010
صفحة 02 ◄

الاقتصاد الأمريكي يضيف 103 آلاف وظيفة في ديسمبر.. ومعدل البطالة يتراجع إلى 9.4%
صفحة 02 ◄

الاقليمية

30 مليار دولار حاجة القطاع الفندقي بالمملكة
صفحة 03 ◄

صافي احتياطي البنك المركزي المصري من النقد الأجنبي يحقق مستوى قياسيا ويتجاوز الـ36 مليار دولار
صفحة 03 ◄

المحلية

البنوك الأجنبية في الدولة تقطف ثمار فجوة "الايبور" و"الليبور"
صفحة 04 ◄

الفائدة الشهرية بين البنوك تنخفض ٪1.37
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
عجز الموازنة العامة
صفحة 05 ◄

اقتصاد الصين نما حوالي 10% في 2010

قال لى كه تشيانغ نائب رئيس الوزراء الصيني في تصريحات نشرت أن اقتصاد الصين نما حوالي عشرة بالمائة في 2010 مع ارتفاع مبيعات التجزئة 18.5 بالمائة مما يظهر زيادة الاعتماد على الاستهلاك المحلي. وأبلغ لي رجال أعمال في برلين بحسب نص لكلمته "قوة دفع الاستهلاك المحلي في تصاعد وقد ساهمت زيادتها بأكثر من 90 بالمائة في النمو الاقتصادي (لعام 2010)." وقال "نملك الثقة والإمكانيات والقدرة للمحافظة على نمو اقتصادي مستقر وسريع للأجل الطويل." كان تشو شياو تشوان محافظ البنك المركزي قال في وقت سابق أن الناتج المحلي الإجمالي نما حوالي عشرة بالمائة في 2010. وأضاف لي أن الصين تستهدف تنمية الاستهلاك المحلي وتمكين المواطنين من التمتع بالمزيد من ثمار النمو السريع في الأعوام الخمسة القادمة. كما أبدى ثقة في قدرة أوروبا على تجاوز أزمة الديون السيادية قائلا أن بكين تولي اهتماما بها وستقدم دعمها. وتعهدت الصين علنا بشراء سندات حكومية من اليونان واسبانيا لكنها لم تذكر قيما محددة لاستثماراتها.

المصدر: رويترز

الاقتصاد الأمريكي يضيف 103 آلاف وظيفة في ديسمبر.. ومعدل البطالة يتراجع إلى 9.4%

أوضحت بيانات وزارة العمل الشهرية الصادرة اليوم ارتفاع عدد الوظائف التي تمت إضافتها للقطاع الحكومي عدا الزراعي إلى 103 آلاف وظيفة خلال ديسمبر/ كانون الأول ارتفاعا من 71 ألف وظيفة مضافة بعد تعديل الأرقام وتنقيحها بالرفع من 39 ألف خلال نوفمبر وبأقل من توقعات الاقتصاديين عند إضافة 150 ألف وظيفة. أما وظائف القطاع الخاص التي تستبعد الوكالات الحكومية من حساباتها فكسبت أيضا عددا أقل من المتوقع، حيث تمت إضافة 113 ألف وظيفة بالمقارنة مع التوقعات التي نوهت إلى إضافة 175 ألف وظيفة. من ناحية أخرى، استعاد قطاع الصناعات التحويلية بعض نشاطه، وأضاف عشرة آلاف وظيفة في ديسمبر بعد خسارة ثمانية آلاف وظيفة في نوفمبر. في حين أضاف قطاع الخدمات 105 آلاف وظيفة بالتزامن مع ارتفاع عدد العمال المؤقتين بحوالي 15 ألفاً، في الوقت الذي أضافت فيه شركات التجزئة 16 ألف وظيفة. وذكرت وزارة العمل في تقريرها أيضا أنه تم تعديل عدد الوظائف المضافة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر بالرفع إلى 70 ألف وظيفة بالمقارنة مع التقديرات الحكومية السابقة. كما أوضحت البيانات الهامة من وزارة العمل التي يتابعها المحللون عن كثب للوقوف على مدى تقدم سوق العمل في أكبر الاقتصادات العالمية تراجع معدلات البطالة على غير المتوقع إلى 9.4% خلال ديسمبر/كانون انخفاضا من 9.8% في نوفمبر، في حين كانت أكثر التوقعات تفاؤلا ترى أنها ستتراجع نحو 9.7%. ويعد معدل البطالة عند 9.4% هو الأدنى منذ مايو 2009 تزامنا مع تراجع واضح لمعدل مطالبات الإعانة الأسبوعية خلال شهري نوفمبر وديسمبر. وفيما يخص عام 2010 فقد بلغ متوسط معدل البطالة 9.6%، وهو أعلى مستوى منذ عام 1983 ارتفاعا من متوسطها عام 2009 عند 9.3%.

المصدر: أرقام

شنغهاي تقول أصبحت ميناء الحاويات الأنشط في العالم

قالت حكومة شنغهاي أن المدينة تفوقت على سنغافورة لتصبح ميناء الحاويات الأنشط في العالم عام 2010 مدعومة باستمرار نمو التجارة الصينية والإعمال التي ولدها معرض اكسبو العالمي الذي استضافته العام الماضي. وقالت الحكومة المحلية في بيان بموقعها على الانترنت أن ميناء شنغهاي ناول 29.05 مليون حاوية مكافئة في 2010. وبالمقارنة ناول ميناء سنغافورة 28.4 مليون حاوية مكافئة في 2010 وهو ما يزيد 9.9 بالمائة عن مستوى 2009 حسبما ذكرت هيئة النقل البحري والموانئ السنغافورية. وبحسب البيان بلغ حجم الشحنات المنقولة عبر ميناء شنغهاي نحو 650 مليون طن في 2010 ليحتفظ بالمركز الأول عالميا. وحدد مجلس الوزراء الصيني هدفا لتحويل شنغهاي إلى مركز شحن عالمي بحلول عام 2020 وهو نفس العام الذي تأمل فيه الحكومة أن تصبح المدينة مركزا ماليا عالميا.

المصدر: رويترز

هبوط عجز الميزانية الأمريكية إلى 371 مليار دولار

قال مكتب الميزانية التابع للكونجرس أن عجز ميزانية الولايات المتحدة انخفض قليلا في الثلاثة الأشهر الأولى من السنة المالية إذ أن تحسن الأوضاع الاقتصادية عزز العائدات الضريبية. وقال المكتب أن ميزانية الحكومة سجلت عجزا قدره 371 مليار دولار في أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر وهو ما يقل بمقدار 18 مليار دولار عن العجز المسجل في الفترة نفسها من العام السابق. وأضاف المكتب أن العائدات زادت 8.9 في المائة وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى تحسن المتحصلات الضريبية نتيجة لتحسن الأحوال الاقتصادية. وقال المكتب أن مدفوعات الفائدة على الديون الحكومية زادت 10 في المائة لان إجمالي الدين زاد إلى 14 تريليون دولار.

المصدر: رويترز

30 مليار دولار حاجة القطاع الفندقي بالمملكة

كشفت إدارة التراخيص والجودة في الهيئة العامة للآثار والسياحة بالمملكة، عن أن هنالك 1200 فندق و5 آلاف شقة مفروشة من جميع الدرجات على مستوى المملكة تتطلب رفع مستوى خدماتها، وأن بعضها لا تدخل ضمن مستوى التصنيف، لسوء خدماتها وضعف مبانيها التي تحتاج إلى تأهيل. وأكد مدير عام إدارة التراخيص والجودة في الهيئة العامة للآثار والسياحة الدكتور أحمد العيسى في ورقة عمل تحدثت عن صناعة السياحة حرص الهيئة على تبنى برنامج لتطوير الإيواء السياحي على مستوى المملكة، مستعرضا خلال ورقة العمل أهداف المشروع ومساراته التي تتمثل في الأنظمة واللوائح والتمويل السياحي ورفع مستوى الجودة والبناء المؤسسي للهيئة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن هناك خططا وبرامج طموحة لإحداث نقلة سياحية في هذا القطاع، وأن المملكة يجب أن تكون من الدول الرائدة في صناعة السياحة من منطلقات عديدة، أبرزها التدفقات السياحية إلى المملكة. وكانت الورقة قد تطرقت إلى تطور قطاع الإيواء في المملكة، حيث قدمت أخيرا خلال معرض جدة للسفر والسياحة تحت شعار «بوابة العبور للسياحة». وصاحب المعرض سبع ورش عمل مختلفة من قبل متحدثين وخبراء ومختصين ومسئولي الهيئة العامة للآثار والسياحة.

المصدر: **:** اليوم

التضخم السنوي في السعودية يتباطأ إلى 5.4 % في ديسمبر

قالت وكالة الإنباء السعودية (واس) أن معدل التضخم السنوي تباطأ قليلا إلى 5.4 بالمائة في ديسمبر حيث سجلت تكاليف الإسكان والغذاء ارتفاعا أقل مما في الشهر السابق. وتباطأ معدل التضخم السنوي في أكبر اقتصاد عربي وأكبر مصدر للنفط في العالم من 5.8 بالمائة في نوفمبر تشرين الثاني مواصلا تراجعه من أعلى مستوى في 18 شهرا البالغ 6.1 بالمائة والذي سجله في أغسطس. وقالت واس أن التضخم الشهري في السعودية بلغ 0.1 بالمائة في ديسمبر مقارنة مع 0.3 بالمائة في الشهر السابق. وارتفعت تكاليف الإسكان 0.4 بالمائة على أساس شهري في ديسمبر مقارنة مع 0.5 بالمائة في نوفمبر. وارتفعت أسعار الغذاء -التي تشكل أكبر وزن في سلة أسعار المستهلكين بنسبة 26 بالمائة- 0.1 بالمائة على أساس شهري في ديسمبر مقارنة مع 0.3 بالمائة في الشهر السابق بينما ارتفعت تكلفة المواصلات 0.1 بالمائة. ويتوقع محللون أن يبلغ متوسط التضخم خمسة بالمائة في 2011 وهو ما يقل كثيرا عن المستوى القياسي 11.1 بالمائة المسجل في يوليو تموز 2008. وقال كبير الاقتصاديين لدى البنك السعودي الفرنسي "سنواصل رؤية حالات مماثلة مع انخفاضات طفيفة إضافية في تضخم الإيجارات واستمرار متانة أسعار الغذاء بسبب ارتفاع أسعار الغذاء العالمية."

المصدر: **:** رويترز

صافي احتياطي البنك المركزي المصري من النقد الأجنبي يحقق مستوى قياسيا ويتجاوز الـ36 مليار دولار

قال البنك المركزي المصري إن احتياطي النقد الأجنبي لديه وصل إلى 36 مليار دولار في ديسمبر، وهو أعلى مستوى لاحتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري على الإطلاق. وبدأت احتياطيات النقد الأجنبي في مصر تتحسن بعد أن تراجعت من ذروتها في سبتمبر 2008، حيث وصلت إلى 35 مليار دولار، لتتراجع تدريجيا بسبب الأزمة المالية العالمية لتصل إلى 31.1 مليار دولار في أبريل 2009، لتعاود تحسنها تدريجيا لتصل إلى أعلى مستوى في تاريخ البنك المركزي نهاية العام الماضي. وتعتمد مصر في احتياطيها من النقد الأجنبي على سلة من العملات غير معلنة، مقومة بالدولار، ويتم الإفصاح عنها شهريا، وقام البنك المركزي خلال العام الماضي بخفض احتياطاته من اليورو، واعتبار الدولار العملة المهيمنة على الاحتياطات الأجنبية. وجاء ذلك بعد الاضطرابات في الأسواق العالمية مع إعلان الولايات المتحدة أرقامها حول سوق العمل الأميركية، التي وصفت بـ«المخيبة للآمال»، حيث جاء التقدم طفيفا جدا. هذا إلى جانب، توقعات بازدياد قائمة دول أزمة الديون في أوروبا التي بدأت مع تعثر اليونان.

المصدر: **:** الشرق الأوسط

214 مليار درهم قيمة صادرات أعضاء «غرفة دبي» بنسبة نمو بلغت 15٪ خلال 2010

بلغت قيمة صادرات وإعادة صادرات أعضاء غرفة تجارة وصناعة دبي خلال عام 2010 نحو 214,4 مليار درهم بنمو بلغ 15,2% مقارنةً بقيمة الصادرات خلال عام 2009 والتي بلغت 186,1 مليار درهم، بحسب التقرير السنوي للغرفة. وأفاد التقرير الصادر أمس، بأن شهر ديسمبر 2010 سجّل القيمة الأعلى للصادرات وإعادة الصادرات التي بلغت 21,1 مليار درهم. وأكد التقرير أن نمو قطاع الصادرات وإعادة الصادرات في دبي خلال عام 2010 يعد دلالةٍ واضحةٍ على أن القطاع استعاد عافيته في قيادة مسيرة نمو وتطور اقتصاد دبي. ومقارنةً بعام 2007، بلغت نسبة نمو صادرات أعضاء الغرفة في 2010 حوالي 27,8% مما يظهر أن قطاع التجارة استعاد معدلات نموه المعهودة وعزّز موقعه كأحد ركائز اقتصاد الإمارة الأساسية.

المصدر: الاتحاد

البنوك الأجنبية في الدولة تقطف ثمار فجوة "الايبور" و"الليبور"

أكدت مصادر مصرفية مطلعة أن البنوك الأجنبية في الدولة مرشحة لتحقيق استفادة ضخمة من وراء الفجوة في أسعار الفائدة العالمية والمحلية . وقالت المصادر إن الفارق بين سعر الفائدة على الودائع بين البنوك عالمياً ومحلياً، أي فرق السعر بين الليبور والايبور يتيح المجال أمام البنوك الأجنبية للتوسع بصورة غير مسبوقة في الدولة . ويبلغ الفارق بين الايبور والليبور نحو 1،8%، حيث يصل سعر الايبور الذي يمثل سعر الإقراض بين البنوك في الدولة إلى 2.59 في حين يبلغ سعر الليبور وهو سعر الإقراض بين البنوك في لندن وهو المؤشر الرئيسي للبنوك العالمية 0.78% . وتفيد البنوك الأجنبية هنا على جبهتين، فهي من ناحية تفيد من ارتفاع الفائدة على الودائع في الإمارات، مع إغراء الفائدة الذي يشجع الكثير من البنوك وشركات الاستثمار العالمية على المضاربة على العملة المحلية مع انخفاض الفائدة . وعلى مستوى آخر تفيد البنوك الأجنبية العاملة في الدولة وبشكل كبير من قدرتها على الحصول على أموال من الخارج بفائدة منخفضة، وإقراضها في السوق المحلي بسعر فائدة مرتفع جداً، ما يساعد هذه البنوك على استيعاب مستوى مخاطرة أكبر في الإقراض على العكس من البنوك المحلية . وقالت المصادر إن البنوك الأجنبية اليوم باتت أكثر قدرة على اقتناص حصة أوسع من سوق الإقراض بالدولة بالنظر لقدرتها على خفض أسعار الفائدة بصورة أكبر مما هو متاح أمام البنوك المحلية . ويرجع السبب وراء ارتفاع سعر الايبور إلى عوامل عدة، أبرزها تخوف البنوك من الإقراض ورغبتها في الحفاظ على ما لديها من سيولة، خشية تكرار أزمة السيولة مجدداً في حال انسحبت مرة أخرى أموال المضاربة على الدرهم، كما حدث قبل عامين .

المصدر: الخليج

القروض العقارية لدى البنوك تنمو 15,7% إلى 164 مليار درهم

نمت محفظة القروض برهن عقاري بنسبة 15,7% خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي لتصل إلى 164 مليار درهم بنهاية أكتوبر الماضي مقارنة مع 141,7 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2009، رغم التباطؤ في النمو الذي سجله القطاع العقاري في الدولة خلال العامين الاخيرين، بحسب بيانات المصرف المركزي. وبلغ إجمالي القروض والتسهيلات التي منحتها البنوك العاملة في الدولة لقطاع العقارات نحو 22,3 مليار درهم. وتعادل حصة القروض برهن عقاري نحو 15,8% من إجمالي محفظة القروض ونحو 15,5% من إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في الدولة، وهي مازالت اقل بنحو 4% من الحصة المسموح بها وفقا لمعايير المصرف المركزي. وبلغت حصة القروض برهن عقاري بنهاية العام 2009 نحو 14% من إجمالي محفظة القروض و 14,4% من إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في الدولة. ويعود النمو الكبير نسبيا لمحفظة القروض برهن عقاري خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2010 إلى أن الكثير من البنوك في الدولة كانت قد التزمت باتفاقيات تسهيلات ائتمانية لشركات عقارية أو لتمويل مشاريع قيد الإنشاء منذ ثلاث سنوات أو أكثر. وكانت البنوك قدمت تمويلات بقيمة 16 مليار درهم للقطاع خلال عام 2009 بنمو بلغت نسبته نحو 12,6%.

المصدر: الاتحاد

الفائدة الشهرية بين البنوك تنخفض 1.37٪

سجلت أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك انخفاضا ملحوظا خلال الأسبوع المنقضي بنسب تراوحت بين 0,18٪ و1,37٪ حسب آجالها في مؤشر على تحسن السيولة بالقطاع المصرفي. وكانت النسبة الأعلى لسعر الفائدة بين البنوك لأجل شهر. ويعكس انخفاض أسعار الفائدة تحسن مستوى السيولة في الدولة. وأظهرت البيانات الصادرة أمس عن المصرف المركزي وفقا لآليته لتحديد سعر الفائدة المعروض بين البنوك (أيبور) أن أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل سنة انخفضت من 2,5938٪ قبل أسبوع إلى 2,5875٪ أمس بتراجع نسبته 0,24٪. وانخفضت أسعار الفائدة لأجل ستة أشهر خلال الفترة نفسها من 2,3788٪ إلى 2,3725٪ بتراجع نسبته 0,26٪. كما انخفضت أسعار الفائدة لأجل ثلاثة أشهر من 2,1438٪ إلى 2,14٪ بتراجع نسبته 0,18٪. ولأجل شهرين من 1,8175٪ إلى 1,8138٪ بتراجع نسبته 0,21٪ كما انخفضت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل شهر واحد بصورة كبيرة من 1,64٪ إلى 1,6175٪ بتراجع نسبته 1,37٪ فيما ثبتت أسعار الفائدة لأجل أسبوع عند 0,5388٪.

المصدر: البيان

عجز الموازنة العامة

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة أحد أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، ويأخذ عجز الموازنة اهتماماً كبيراً من الحكومات خاصة وأن حجم هذا العجز أصبح ضخماً في بعض الدول . ولا يمثل الرقم المطلق لعجز الموازنة إنذاراً في حد ذاته إذ ما يهم في هذا الصدد هو نسبة العجز للناتج المحلى الإجمالي ، ولاشك أن الزيادات المتوقعة في النفقات الحكومية خلال فترات الركود الاقتصادي تحتاج لاهتمام أكبر . وقد ارتفع عجز الموازنة (مقدار الزيادة في النفقات عن الإيرادات) كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي في الدول الصناعية بدرجة كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية ، خاصة بعد أزمة النفط في منتصف السبعينات وتفاقم العجز بشدة بعد عام 1980 كنتيجة لزيادة النفقات الحكومية وليس ضآلة المتحصلات الضريبية . كذلك الحال بعد ظهور الأزمة المالية العالمية في نهاية العام 2008 واستخدام معظم دول العالم للسياسة المالية التوسعية ويعد عجز الموازنة أحد المشاكل ذات الطبيعة الهيكلية بالبلدان النامية بصفة خاصة ، وتنطوي مشكلة عجز الموازنة العامة على شقين أساسيين :

الأول هو طبيعة الإنفاق المالي – قيمة عجز الموازنة – والآثار المترتبة عليه والثاني هو كيفية تمويل هذا العجز والآثار المترتبة على طرق التمويل . وتتجه الحكومات إلى تمويل عجز الموازنة من خلال عدد من المصادر التي تأخذ ثلاثة أشكال أساسية هي : التمويل من خلال الإصدار النقدي ، التمويل من خلال مصادر حقيقية (من خلال المدخرات) ، التمويل من خلال الاقتراض الخارجي . وتختلف حدة عجز الموازنة تبعاً لعدد من العوامل أهمها ، الأوضاع الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدولة ، والالتزامات الاجتماعية التي تتبناها الدولة ، والظروف الطارئة التي قد تتعرض لها الدولة سواء كانت اقتصادية أو طبيعية أو سياسية ، ودرجة الإصلاح المالي سواء المتعلق لمصادر الإيرادات العامة (مثل الضرائب) أو المتعلق بأوجه الإنفاق العام . ونظراً لحاجة الدول الملحة على خفض عجز الموازنة العامة لتفادى الآثار الاقتصادية غير المرغوبة الناشئة عن تمويل هذا العجز ، اتجهت عديد من الدول إلى الإصلاح المالي بهدف خفض عجز الموازنة العامة . ويهدف هذا المقال إلى التعرف على أسباب عجز الموازنة العامة وفى مقال ثان سوف نستعرض السياسات المختلفة التي تبنتها الدول لخفض عجز الموازنة العامة .

أولاً - أسباب ارتفاع عجز الموازنة العامة

لا يرجع ارتفاع عجز الموازنة إلى العوامل الاقتصادية فقط ، وإنما تلعب العوامل الإدارية والسياسية دوراً هاماً في العجز المالي ، وهو ما يرجع إلى الدور الاقتصادي والسياسي والإداري الذي تقوم به الحكومات للوفاء بالحاجات العامة . ويتناول هذا القسم العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية التي تؤدى إلى تزايد عجز الموازنة .

1 - **عدم رشادة الإنفاق الحكومي** : يمثل غياب ترشيد الإنفاق الحكومي أحد أهم الأسباب التي تؤدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة ، حيث يترتب على عدم رشادة الإنفاق العام استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الهدف المطلوب أو تحقيقه بتكلفة مرتفعة نتيجة عدم حساب التكلفة والعائد لأوجه الإنفاق المطلوبة ، وعدم دراسة البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف الحكومية المخطط لها . وبالتالي ارتفاع الفجوة بين الموارد المالية المتاحة والإنفاق الحكومي المطلوب لتقديم الخدمات العامة . كما تقوم الحكومات في بعض الدول بالإنفاق على تطوير وزيادة كفاءة البنية الأساسية بشكل غير رشيد ، بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ، وهو ما يؤدى تزايد مستويات الإنفاق الحكومي وبالتالي تزايد عجز الموازنة العامة .

2 - **ضعف الهيكل الضريبي وانخفاض الحصيلة الضريبية** : تتسم الضرائب في عديد من الدول بارتفاع معدلاتها وتعددها ، وهو ما يرجع إلى رغبة الحكومات في تغطية أوجه الإنفاق المتزايدة ، إلا أن هذا الاتجاه قد يكون أحد الاتجاهات السلبية التي تؤدى إلى انخفاض الحصيلة الضريبية .

3 - **ارتفاع الدين الحكومي** : فمع ارتفاع مستوى الدين الحكومي سواء المحلى أو الخارجي ترتفع الأعباء المالية المترتبة على خدمة الدين ، الأمر الذي يزيد من حدة الفجوة بين الموارد المالية الحكومية والالتزامات التي تقع عليها .

4 - كبر حجم القطاع غير الرسمي : حيث تواجه بعض الدول و خاصة الاقتصاديات الصاعدة كبر حجم القطاع غير الرسمي العامل داخل الاقتصاد ، الأمر الذي يعنى ضعف الأداء الضريبي ومحدودية زيادة حصيلة الضرائب وتقلب حصيلة الإيرادات الحكومية .

5 - **ارتفاع درجة التأثير بالصدمات الخارجية** : تعد الدول النامية أكثر عرضه وتأثراً بالصدمات الخارجية سواء المالية أو الحقيقية ، وهو ما يؤدى إلى تقلب النشاط الإنتاجي والأنشطة المالية وبالتالي تقلب الإيرادات الحكومية وخلق ضغوط على الإنفاق العام لاتخاذ الإصلاحات اللازمة لعلاج أثر هذه الصدمات .

6 - **تفشى الفساد بين الموظفين الحكوميين** : يعد ارتفاع مستوى الفساد في الجهاز الحكومي من أهم النقاط التي تؤدى على ارتفاع متزايد في الإنفاق الحكومي ، ومن خلال غياب الضوابط الحاكمة للعمليات المالية المرتبطة بالإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية .

7 - **التزايد المستمر في السكان :** فمع تزايد السكان يزداد الطلب على الخدمات العامة وهو ما يؤدى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي لتلبية هذه

الحاجات المتزايدة ، وذلك دون وجود إيرادات حكومية تغطى هذا الإنفاق ، وبالتالي ارتفاع العجز المالي .

8 - **درجة كبيرة من المركزية في القرارات الحكومية** : يعد مقدم الخدمة العامة أكثر الملمين بمتطلبات العمل والاحتياجات اللازمة لتطوير الأداء ، ولذا فإن غياب ما يعرف بلامركزية القرارات من أهم المشاكل التي تواجه السيطرة على عجز الموازنة وتحسين كفاءة الإنفاق العام . فيترتب على اتخاذ غالبية القرارات الحكومية بشكل مركزي دون إسناد دور ملائم للجهات المنفذة في اتخاذ القرار . وجود فترات تباطؤ القرارات وعدم وجود تصور تام للجهات العليا متخذة القرار . الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في وجود إنفاق عام غير رشيد وارتفاع نسبة الإهدار في الإنفاق العام دون تحقيق الأهداف المطلوبة . وبالتالي استمرار الحاجة إلى الإنفاق العام لتلبية هذه المتطلبات .

9 - **تباطؤ النشاط الاقتصادي** : يترتب على معاناة الدول من تباطؤ النشاط الاقتصادي – وما يعنيه من انخفاض النشاط الإنتاجي وتدنى مستوى المبيعات – تراجع الحصيلة الضريبية ، حيث تعتمد حصيلة الضرائب بشكل كبير على حجم الإنتاج والمبيعات والأرباح والأنشطة الاقتصادية الأخرى .

10 - **فرض قيود غير تعريفية على التجارة الخارجية** : يساهم فرض قيود غير تعريفية على التجارة الخارجية إلى انخفاض وعاء الضريبة ، وهو ما يؤدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية سواء الناشئة عن الضرائب الجمركية أو الناتجة عن عدم وجود ضريبة المبيعات أو الاستهلاك .

11 - **عدم وجود قاعدة بيانات لأوجه الإنفاق والإيرادات العامة** : يؤدى عدم وجود قواعد بيانات تشمل أوجه تحصيل الإيرادات العامة وبيانات تفصيلية عن الممولين للضريبة ، بالإضافة إلى عدم وجود قواعد للبيانات المتعلقة بأوجه الإنفاق ، يؤدى إلى ارتفاع درجة عدم التأكد المتعلقة بتحصيل الضرائب وعدم إمكانية تقييم ومتابعة عمليات الإنفاق بشكل سهل ودقيق .